عدد من القضايا العقدية وصلتها بالاختلافات اللغوية والمنطقية - دراسة مقارنة -

د. عناية الله إبلاغ

* عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

الملخص:

الفكرة الرئيسية: هي الكشف عن الفروق الأساسية بين علماء الصرف والنحو والبلاغة والمنطق في مصطلح المفرد والمركب، وأثر هذه الفروق في بعض القضايا العقدية.

وقد تباينت آراء الصرفيين والنحاة والبلاغيين والمنطقيين فيما يعدونه مفردا وما يعدونه مركبا بحسب غرض كل علم.

وهذه الاختلافات تسببت في عدة أمور، منها: الاختلافات في القضايا العلمية وتتفرع منها الموضوعات العقدية التالية:

١- التفريع الأول:-

في كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) فهذه الكلمة كلام في اصطلاح النحاة، وهي خبر عند البلغاء، وقضية عند المناطقة، ولكن المتكلمين يطلقون عليها كلمة التوحيد، وبذلك يؤول الكلام المركب إلى مفرد كما يؤول المفرد عندهم مثل لفظ التوحيد إلى مركب إضافي وهو: (توحيد الله).

والبحث حينما يوضح معنى التوحيد وتفصيل (لا إله إلا الله) يشير إلى الإفادات اللغوية المنبثقة منها.

٢ - التفريع الثاني:-

في توضيح لفظ (إيمان) وبيان أركانه، وتوضيح لفظ الجلالة (الله) وينكر في هذا التفريع أن الإيمان لفظ مفرد، ولكنه في المذاهب الصحيحة المعتبرة مركب من ناحية المعنى، لأنه يشتمل على الإقرار والتصديق، أو الإقرار والتصديق والعمل؛ أما من يجعله مفردا لفظاً ومعنى بحيث لا يشتمل إلا على الإقرار فقط، أو التصديق فقط، أو المعرفة فحسب؛ فليس من المذاهب المعتبرة. ويبحث في هذا التفريع أيضا معنى الإيمان باعتبار مادة الكلمة، وأن معناه إعطاء الأمن، ولكنه يستعمل في معنى التصديق بطريق النقل أو المجاز.

و أيضا نكر في هذا التفريع أن قول القائل (آمنت بالله) إخبار لفظ، ولكنه إنشاء معنى.

٣- أما التفريع الثالث:

ففي تعبير (الله الواحد الأحد) وبيان التحليلات اللغوية العديدة في لفظ الجلالة (الله) والتفصيل حولها.

٤- والتفريع الرابع:-

عبارة عن بيان الأقوال في: (أنا مؤمن حقا) و (أنا مؤمن إن شاء الله) وبيان أن الإيمان ليس عبارة عن المعرفة وحدها في كلا القولين كما هو مذهب الجهمية، ويلخص الرد على القائلين بأن الإيمان معرفة بالآتي:-

أ - المعرفة تصور محض، والإيمان لا يحصل بالتصور المحض، بل يحصل بالتصديق.

ب - التصور المحض لا يترتب عليه شيء من الثبوت والحكم.

ج - كثير من الأدلة القرآنية تدل على ان المعرفة شيء والإيمان شيء آخر. من ذلك قول الله تعالى:-

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٤٦﴾ سورة البقرة آية ١٤٦.

فالمعرفة لا تكفي لتكون إيمانا إلا إذا أضيف إليها التصديق الاختياري الذي يترتب عليه التكليف مع الجزم وعدم التردد.

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين و بعد

فقد اختلف العلماء الصرفيون و النحويون و البلغاء والمنطقيون فيما يرتبط بتعريف المفرد والمركب، وتسبب هذا الاختلاف في عدد من التفريعات الاعتقادية.

ونظرا إلى أن الموضوع في غاية الأهمية في الفروق الأساسية بين القضايا المرتبطة بهذه العلوم و لم يكتب كتاب مستقل في هذا الشأن ففكرت في بيان هذه الفروق بكتابة بحث عنوانه: القضايا العقدية و الاختلافات اللغوية والمنطقية، ورتبته على مقدمة و خمسة تفريعات.

أما المقدمة:

ففي بيان أن التحقيق في مثل هذه القضايا ضروري؛ إذ حينما يذكر عالم علم الصرف أن فعل (أضرب) صيغة المتكلم المفرد كلمة نجد بإزائه عالم علم النحو يقول:

هذا كلام يشتمل على الفعل والفاعل المستكن فيه، يعبر عنه ب(أنا) وليس بكلمة؛ لأن الكلمة في علم النحو: لفظ وضع لمعنى مفرد. وهنا اللفظ وضع لمعنى مركب من الفعل والفاعل – فاللفظ بظاهره مفرد، ولكن وجود همزة المتكلم الدالة على أن القائل يحكي عن نفسه يجرنا إلى الاعتراف بأن معناه مركب من الفعل والفاعل، و لفظه – أيضا – يدل على التركيب من علامة المتكلم وهي الهمزة وأصل الفعل (مادة الضرب)ونجد عالم علم البلاغة (المعاني و البيان و البديع) الذي يعرف اللفظ والمعنى في الجملة عن طريق الإسناد فهو يقول:

لفظ (أضرب) يشمل على المسند و المسند إليه، والمجموع عبارة عن الجملة الخبرية، فهو مركب.

و حينما نسأل عالم علم المنطق فهو يأخذ جانب النحوي والبلاغي ويقول:

إن هذه الجملة تحمل الصدق والكذب، فهي قضية محتملة للصدق والكذب و ليس مفردا.

والدارس لهذه الاتجاهات عليه أن يحقق في منشأ الفروق بين الأقوال وبالتالي في إصدار الحكم على هذه الكلمة (أضرب) صيغة المتكلم المفرد.

ثم يذهب إلى علم العقيدة الإسلامية و يدقق في الاتجاهات الاعتقادية بضوء القرآن و السنة ليصل إلى ان كلام علماء العقيدة على صلة بأقوال اللغويين و المنطقيين من ناحية، وفي صف مخالف في النواحي الأخرى، وقبل البدء في الموضوع. نذكر عدة أمور تمهيدا لما نحن بصدده من التفريعات الاعتقادية:

١ - علماء الصرف ينظرون إلى الكلمات حسب الغرض من علم الصرف وهو: صيانة الذهن عن الخطأ في الصياغة، وملاحظة تعريفه، وهو: علم يبحث عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها، وبذلك فإن علم الصرف ينظر إلى مادة الكلمة، و إلى صياغتها، ولذلك يقال لعلم الصرف: علم الصيغة، ومن ناحية الصيغة فإن (أضرب) مفرد لا يحمل علامة المثنى والمجموع، والمفرد عندهم مقابل للمثنى والمجموع، لا للمركب كما هو عند النحويين، ولا للجملة كما هو عند علماء البلاغة، ولا يقابل القضية كما هو عند علماء المنطق.

٢ - أما علماء علم النحو فيقولون: تعريف وغرض، والموضوع عندنا واضح لأن التعريف:علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم الثلاث من حيث الإعراب والبناء، و كيفية تركيب بعضها مع بعض، والغرض صيانة الذهن عن الخطأ اللفظي، والموضوع هو الكلمة والكلام، وبذلك يقولون:إن لفظ: (أضرب) و أمثاله من: (نضرب صيغة الجمع المتكلم و(تضرب) صيغة المخاطب المفرد لا يعتبر مفردا بحال من الأحوال لأنه جملة فعلية.

٣ - نسأل عن الموضوع عالم علم البلاغة وهو يشرح لنا تعريف علم المعاني

وهو: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال، ثم يقول: نظرا إلى هذا التعريف فإن هذا كلام، ويكون مطابقا لمقتضى الحال أو غير مطابق.

ثم يقول:اصبر قليلا حتى نأتي بتعريف علم البيان وهو الجزء الثاني من علم البلاغة المركبة من:المعاني والبيان والبديع:

علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، وعلم البديع علم يعرف به وجوه التحسين في الكلام، وهذان التعريفان لا يمنعان اعتبار لفظ: (أضرب) وأمثاله في الجمل لا في المفردات.

٤ – وحينما يأتي دور عالم علم العقيدة الذي يعتبر قوله أساسا في الاعتقاديات ويعتمد على المنابع الثابتة من النصوص فهو يقول:

ليس موضوع الإفراد والتركيب في القضايا الاعتقادية نابعا عن الاصطلاحات اللغوية فحسب بل هناك اصطلاحات خاصة وبذلك يسمي الكلام المفيد في بعض المواضع كلمة، قال الله: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَاۗ﴾. سورة التوبة آية ٤٠ وقال تعالى: ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾ والأمر يتطلب الدقة والإمعان وعدم التسرع في إصدار الحكم بأن الكلمة تكون مفردة حتما، وكذلك يقول: فرق بين قول الشخص آمنت بصيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع وقوله سأومن الدال على الوعد بالإيمان، ويخالف ما عليه علماء اللغة من كون كلا الجملتين دالتين على الإسناد الخبري. وهكذا فإن عالم علم العقيدة يحقق الأمر حسب الغرض الذي هو المطلوب من علم العقيدة، وهذا الغرض يفرق بين الإخبار عن الإيمان في آمنت بالله الدال على أن هناك شئ ثابت ومتحقق نحكي عنه بقولنا: (آمنت بالله) وبين قولنا سأومن في المستقبل بصيغة المضارع المخصصة للاستقبال بقرينة حرف (س) فإن الأول إيمان، والثاني لا يعتبر إيمانا. إن قائل الجملة الأولى يتعامل معه معاملة المؤمن في كل شئ، وقائل الجملة الثانية يبقى في صفحة الوعد يمكن أن يفي به ويمكن ألا يفى، ونظرا إلى ان الجملة الأولى (آمنت بالله) ولو صدرت حديثا من الشخص تعتبر حكاية عن الواقع، والحقيقة، وخصصوها في إظهار الإيمان، وإن كان الإيمان جديدا ليدل على تحقق الوقوع بمعنى أن الشخص يؤمن الآن، ومع هذا

يقول آمنت بطريق الحكاية، وهذا موافق للقاعدة الفقهية في العقود بذكر لفظ الماضي مثل: بعت واشتريت، ونكحت وتزوجت وأمثالها، فإن هذه الصيغ تدل على تحقيق الوقوع ولذلك خصصوها في العقود، لتدل على التحقق، لا أنها كانت في الواقع ويعبر عنها بل لأجل أن يجعل التعبير اللفظي الحاكي عن أمر واقع وهو ليس بواقع دليلا على التيقن والتأكد بالعقد، وبعيدا عن احتمال الوعد بالعقد.

بعض التفريعات فى عدد من القضايا العقدية

تمهيد:

أولاً- التفريع الأول كلمة التوحيد: لا إله إلا الله:

ثانياً- التفريع الثاني في توضيح لفظ (إيمان) وبيان أركانه وتوضيح لفظ الجلالة (الله)

١ - الإيمان مفردٌ لفظاً؛ ومركبٌ معنىً:

٢ - الإيمان باعتبار مادة الكلمة معناه: أن من يقول في أول دخوله في الإيمان: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. فهذا إخبار لفظاً؛ وإنشاء معنىً:

٣ - أول ما ينطق به المؤمن هو: آمنت بالله.

ثالثاً- التفريع الثالث والرابع:

التفريع الثالث (الله الواحد الأحد):

التفريع الرابع جملة (أنا مؤمن إن شاء الله) على مذهب، و(أنا مؤمن حقاً) على مذهب آخر.

وبالتالي نرد على الجهمية القائلين بأن الإيمان معرفة فقط.

١) المعرفة تصور محض، والإيمان لا يحصل بالتصورالمحض:

٢) بالتصور المحض لا يتحقق الإيمان، لأنه ليس فيه الثبوت والحكم:

٣) الأدلة القرآنية التي ترشدنا إلى أن المعرفة شيء والإيمان شيء آخر.

أولاً- التفريع الأول

فى كلمة التوحيد: لا إله إلا الله:

إن هذه الكلمة كلام في اصطلاح النحاة، وخبر عند البلغاء، وقضية عند المنطقيين.

وإن إطلاق الكلمة عليها؛ لا يوافق أياً من الاصطلاحات اللغوية إلا مجازاً، وهذا واضح؛ لأن الكلمة تكون مفردة، وكلمة التوحيد مركبة؛ فلا تكون كلمة عند النحاة، والكلمة تكون عارية عن الإخبار، وكلمة التوحيد تشتمل على الإخبار عن شيء واقع، وحقيقة ثابتة، فلا تكون كلمة عند البلغاء، والكلمة تكون شيئاً واحداً فلا تشكل القضية من الشيء المفرد، فلا تكون كلمة التوحيد شيئاً مفرداً، بل قضية عند المنطقيين مشتملة على الموضوع والمحمول، وفيها حكم وإثبات، وفيها حكاية عن نفس الأمر، ويطلق عليها كل صفات القضية بوجود مقوماتها.

ولكن إطلاق الكلمة عليها؛ كما هوالمتعارف في علم العقيدة؛ موافق تماماً مع إطلاق الكلمة على الكلام، في قول الله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ سورة المؤمنون.

ومثل استعمال (كلمة) على: المحاضرة وغيره من استعمالات الكلمة بدل (الكلام) ونضيف هنا: إن كلمة (هُوقَآئِلُهَا) يقال للكلام الذي لا يكون فيه فائدة، كما تقول لمن يتكلم بكلام لا تهتم به: اشتغل أنت بهذه الكلمات، فتكلم أنت؛ واستمع أنت؛ وإنها لا تليق السماع.

وقال الألوسي: (والكلمة هنا بمعنى الكلام، كما في قولهم: كلمة الشهادة،

وهي في هذا المعنى مجاز عند النحاة، وأما عند اللغويين فقيل: حقيقة؛ وقيل: مجاز.)[1].

ومما يرتبط بالتوحيد، ويؤول المفرد إلى المركب كلمة: (التوحيد) بصيغتها فإنها مصدر من باب التفعيل مثل: التعليم؛ والتقدير؛ والتكريم؛ وأمثالها، ويعبر عن هذه الكلمة المفردة (التوحيد) عقيدة وحدانية الله (المركب الإضافي)، ولا يعبر عن هذه الكلمة بما يقتضيه لفظ هذا المصدر من ناحية أغلب الاستعمال في خصوصية باب التفعيل فلا يقال:

التوحيد: جعل الله واحداً (والعياذ بالله)، كما يقال: التقدير جعله مقدراً، والتكريم جعله مكرماً، وذلك لأن وحدانية الله تعالى ليست بجعل الجاعل.

وقد عرف صاحب القاموس (التوحيد: إيمان بالله وحده).

أي التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الخبر الدال على أن الله واحد في ألوهيته، لا شريك له، والتصديق بذلك الخبر أن ينسبه إلى الصدق؛ ومطابقة الواقع بالقلب واللسان معاً، لأننا نعني بالتوحيد هنا التوحيد الشرعي؛ وهوإفراد المعبود بالعبادة؛ مع اعتقاد وحدانيته ذاتاً وصفات وأفعالاً، فلا تقبل ذاته الانقسام بوجه من الوجوه، ولا تشبه صفاته صفات المخلوقين، ولا يدخل أفعاله الاشتراك وهوالخالق دون من سواه.[2]

وإنما قلنا: أغلب الاستعمال في باب التفعيل: هوالجعل، نظراً إلى ما هوالمتعارف فيقال:

التزيين: جعل الشيء مزيناً، التقديم: جعل الشيء مقدماً، التنوير: جعل الشيء منوراً، الترتيب: جعل الشيء مرتباً، وهكذا.لذلك يعتبر التوحيد خارجاً عن هذا الرديف ويراد منه:

عد الشيء واحداً، وفي إضافته إلى الله تعالى يقال: اعتقاد وحدانية الله تعالى كما ذكرنا أنفاً.

---

(١) تفسير روح المعاني ج١٨ ص ٦٤.

(٢) لوامع الأ نوارالبهية شرح الدرة المضية ج١ ص ٥٧

ومن المصادر -الاشتقاقية- التي تعتبر في الرديف الثاني (عد الشيء شيئاً) التصديق: لأنه بمعنى عد الشخص صادقاً؛ إذا نسب إلى الشخص؛ أوعد الكلام صادقاً؛ إذا نسب إلى الكلام. وكذلك التكذيب: عد الشخص أوالكلام كاذباً، وهكذا في سائر المصادر من هذا الرديف.

وفيما يتعلق بكلمة التوحيد بخصوص الصلة بقواعد المفرد والمركب واختلاف العلماء في هذا المجال:

ما ذكره الإمام الطحاوي بقوله: (ولا إله غيره) وشرحه أبوالعز الحنفي بقوله:

(هذه كلمة التوحيد -أي أطلق الكلمة على الكلام موافقاً لما هوالمتعارف- التي دعت إليها الرسل. وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال ولهذا – والله أعلم – لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ قال بعده: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [سورة البقرة].

وقد اعترض صاحب المنتخب على النحويين في تقدير الخبر، فقالوا تقديره: لا إله في الوجود إلا الله. فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الإله، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود؛ فكان إجراء الكلام على ظاهره، والاعراض عن هذا الاضمار أولى، وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي في (ري الظمآن) فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن إله في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم (لا)، وعلى التقديرين فلا بد من خبر المبتدأ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد.

وأما قوله: إذا لم يضمر يكون نفياً للماهية، فليس بشيء، لأن نفي الماهية هونفي الوجود؛ لا تتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين: (لا ماهية) و(لا وجود).

وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة؛ فإنهم يثبتون ماهية عارية عن

الوجود، و(إلا الله) مرفوع بدلاً من لا إله، ولا يكون خبراً لـ (لا)، ولا للمبتدأ، وذكر الدليل على ذلك.[1]

وما ذكره أبوالعز -رحمه الله- قابل للمناقشة، لأنه يميل إلى تقدير الخبر، وقد ثبت أن إجراء الكلام من غير التقدير أولى من الحاجة إلى التقدير، ولا نسلم أن عدم التقدير يفضي إلى نفي الماهية؛ لا إلى نفي الوجود؛ لأنه يمكن أن لا يقدر الخبر، ويصح المعنى، بحيث يكون (لا إله) مركب أول في الجملة، ركب من (لا) و(إله) ويكون (إله) مبتدأ على قول؛ واسم (لا) على قول آخر، و(إلا الله) الجزء الثاني من الجملة مركباً من (إلا) بمعنى غير و(الله) اسم الجلالة ويكون خبراً لكلمة (لا) على قول؛ وللمبتدأ (إله) على قول آخر، والدليل على ذلك:

إن (لا إله إلا الله) يؤدي معنى: إنما الإلهُ اللهُ، لأن كلمة: (إنما) إذا تفككت تصير (لا) و(إلا)، وأيضاً كلمتا: (لا) و(إلا) إذا جمعتا تصيران: (إنما) مثل: (إنما زيد قائم)، فهوبقوة: (ما زيد إلا قائم). وكلتا الجملتان تفيدان الحصر، وفي الجملة: (إنما زيد قائم) لا نحتاج إلى تقدير الخبر، وبالتالي في جملة: (ما زيد إلا قائم) لا نحتاج إلى تقدير الخبر.

فيكون المآل إثبات أن الإله هوالله. و(الإله) مبتدأ، و(الله) خبره، أويجعل (إلا) بمعنى (غير) فيكون التقدير: (لا إله غير الله)، فنفينا غيرية الله عن الإله، ويستلزم إثبات أن الله هوالإله، ولا اعتراض على هذا التقدير؛ بأن إثبات أن الله هوالإله، مع أن هناك آلهة باطلة؛ لأن المتبادر من الإله الإله الحق، وليس هوإلا الله، وبذلك نرجع الإله الحق إلى ما هوالمتبادر من معنى كل كلمة مطلقة، نظراً إلى قاعدة: (إن الشيء إذا ذكر مطلقاً يراد منه الكامل)، وعلى قبول أن الآلهة كثيرة، والحق منها واحد، والباقي باطل، لا يكون الإله الكامل في الألوهية إلا الله؛ مستفاداً من كلمة إله، لا من تقدير كلمة أخرى لا نحتاج إليها.[2].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي ص ١١٠ -١١١ طبع المكتب الإسلامي.

(٢) ومانقل عن الشيخ بن باز من تقدير الخبر وهو: كلمة (حق) أيضاً له وجه سليم، وقد طبع هذا الرأي في بعض نسخ شرح العقيدة الطحاوية بعنوان: استدراك وفي بعضها في هامش ص ١٠٩-١١٠ في كتاب شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي.

وبملاحظة قواعد المفرد والمركب في كلام العرب يلاحظ أن أداء المقصود بمفردات أقل عددا يدل على فصاحة الكلام، وخلوه عن التطويل الذي لا نحتاج إليه.

وأيضاً إن توجه النفي إلى حقيقة إله أدل على التوحيد من توجه النفي إلى وجوده، ويكون التقدير لا إله حقيقة، ولا توجد حقيقة للإله إلا لله الواحد القهار.

وما نكره من أن نفي الماهية هورأي المعتزلة، قابل للمناقشة؛ لأن القائلين بتوجه النفي إلى الماهية عدد كثير من أهل السنة والجماعة مثل:

– الإمام فخر الدين الرازي فإنه يقول في تفسيره: (لا حاجة إلى التقدير بل نفي الماهية أقوى.... ويرد على من يقدر الخبر: (في الوجود) بأن هذا النفي عام مستغرق، فتقييده بالوجود تخصيص، فلا يبقى النفي على عمومه.

– ومن هؤلاء القائلين بأن عدم التقدير أولى: عطا الله البانبوى إذ يقول: إن عدم التقدير أولى؛ لأن نفي الماهية في إثبات التوحيد أولى من نفي الوجود، فثبت أن الإجراء على ظاهره أولى – وكثير غيرهما من أهل السنة يميلون إلى عدم تقدير الخبر.

وأما نسبة هذا الرأي إلى المعتزلة فلم نعثر منهم إلا على الزمخشري الذاهب إلى أن (لا إله) في موضع المبتدأ، و(إلا الله) في موضع الخبر.

علماً بأن ترك رأي لغوي لأجل أن أحد المعتزلة قال به؛ بعيد عن ما يقتضيه العلم، لا سيما إذا كان هذا الرأي مرتبطاً بالجانب اللغوي، لأن الزمخشري ومن يحذوحذوه مطعون في القضايا الاعتقادية المحضة، وغيرمطعون في القضايا اللغوية، وبعبارة أخرى: إذا نسب إلى المعتزلة رأي وافق عليه عدد من علماء أهل السنة والجماعة فننظر إلى الرأي كرأي علمي، ونناقشه بمنظار العلم والدقة والتحقيق، لا بمنظار أن قائله معتزلي، وفيما نحن فيه فإن الماهية والحقيقة شيء؛ والوجود شيء آخر، وقد ثبت علمياً أن الحقائق قبل الوجود، وعليه بني القول المشهور:

حقائق الأشياء ثابتة، والعلم بها متحقق.

ونحن ننظر إلى هذه القاعدة الكلية حسبما يقال: انظر إلى ما قال، لا إلى من قال)[١]

وما ذكرنا من جعل (إلا) بمعنى غير، ويكون المآل: (لا إله غير الله) ذهب إليه عدد من العلماء بدليل أن كلمة: (إلا) في هذه الجملة مثل كلمة: (إلا) في قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الأنبياء]، فإن كلمة (إلا) بمعنى: غير، ويكون المعنى: لوكان في السموات والأرض آلهة غير الله لفسدتا.

ولا يصح أن تكون كلمة: (إلا) في هذه الآية للاستثناء؛ لأنه يكون المعنى:

لوكان فيهما آلهة مستثنى عنه الله لفسدتا، وهذا لا يفيد التوحيد؛ لأنه يظهر منه: أنه إذا كان هناك آلهة لا يستثنى عنه الله، فلا بأس به، ولا يلزم منه نفي عدة شركاء الله.

– ومن الأدلة على عدم كون (إلا) في: (لا إله إلا الله) للاستثناء أنه: حينما نقول: ما جاءني القوم إلا زيد، يكون المعنى أن القوم لم يأتوا بحيث يكون زيد مستثنى منه، بل جاء القوم وزيد كلهم. وكذلك في: (لا إله إلا الله) يكون المعنى على تقدير الاستثناء: (لا إله) أي لا يوجد جنس الإله (نظراً إلى أن لا لنفي الجنس) بحيث يكون (الله) مستثنى منه، وهذا لا يعتبر توحيداً؛ لأنه يرجع إلى إمكان وجود الله بحيث لا يستثنى منه الله، مع ان الثابت أن هذه الجملة تفيد التوحيد.[٢]

---

(١) راجع شرح التفريع على التوضيح (١/ ٣٥٠) شرح الأشمونى مع حواشيه (٢/ ٣٥٠) شرح أنوار السعادة (ق ٢٥) وتفسير القرطبي (١/ ٣٠١).

(٢) لقد اختلف المتكلمون في: هل الاستثناء عن الإثبات نفي وعن النفي إثبات أم لا؟ وما ذكرنا من معنى: (ما جاء القوم إلا زيد) إن القوم لم يأتوا مستثنى عنهم زيد، بل جاء القوم وزيد كلهم. هذا على قول بعضهم ويقول الآخرون: (إن القوم جاءوا ولم يأت زيد) ومن أراد التفصيل فعليه بمراجعة كتاب الإمام بدر الدين الزركشي بعنوان: معنى لا إله إلا الله.

ويذهب العدد الآخر -من الباحثين- إلى أن كلمة: (إلا) في: (لا إله إلا الله) ليست بمعنى غير، ولا يقاس على: (لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إلا الله لَفَسَدَتَا)، للفروق الأساسية بين الجملتين لأن كلمة: (إلا) في آية لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إلا الله لَفَسَدَتَا) صفة للآلهة، ويكون المعنى على تقدير النعتية: (لَو كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ) منعوتة بأنها غير الله لفسدتا.

وقد سمي هذا البرهان في علم الكلام ببرهان الخلف: وهو إثبات المطلوب بإبطال النقيض، ويرجع إلى: فإذا لم تكن السماء والأرض فاسدتين ظهر أنه لا يوجد آلهة غير الله.

وهناك مطلبان:

- الأول: عدم وجود آلهة متعددة،
- والثاني: وجود إله واحد.

وإذا نفينا وجود الآلهة المتعددة؛ فلا مجال إلا الاعتراف بوجود إله واحد يدبر السموات والأرض.

لا يقال: إن كلمة التوحيد تبدأ بالنفي؛ مع أن الإثبات مقدم على النفي؛ لأن تصور الشيء قبل نفي ما عداه؟.

والجواب:

إن النفي في اللفظ مقدم، وفي المعنى مؤخر، ويكون مرجع كلمة التوحيد إلى:الله موجود وحده.

وهذا إثبات، كما يقول علماء الأصول:إن المستثنى مع المستثنى منه بمنزلة لفظ واحد، فإذا قلنا: عندي عشرة إلا ثلاثة كأننا قلنا:عندي سبعة.

علماً بأن الإثبات بعد النفي يفيد الحصر كما ذكرنا، وإذا كان الإثبات أولاً فلا يفيد الحصر، وفي النفي قبل الإثبات لطائف أخرى منها:

١ - أن الانسان له قلب واحد، ولا يمكن أن يتوجه إلى شيئين مختلفين. فإذا قلنا: (لا إله) أخرجنا عن قلوبنا كل شيء، وحينما قلنا: (إلا الله) توجهنا إلى إثبات ذات لا شريك له.

٢ - في (لا إله إلا الله) فيها حرف الهاء والألف والهمزة، وهي حروف جوفية، ثم حرف اللام الذي يخرج بالتصاق اللسان بسقف الحنك العلوي، وفيه رمز إلى أن المناسب لأداء كلمة الشهادة أن يبدأ من الجوف بالقلب وبالإخلاص وبالاستنارة بالأنوار ثم باللسان، وهما ركنا الإيمان، فناسب مخارج كلمة التوحيد ركنيه.

٣ - في (لا إله إلا الله)، لا توجد حروف منقوطة، وفيه رمز إلى أن المسلم عليه أن يتجرد عما سوى الله في العبادة، ليتبرى عن أنواع الشرك (الجلي والخفي).

يرى الباقلاني أن هذه الكلمة الطيبة تدل على نفي الألوهية عن غير الله، وأما إثبات الألوهية لله فبالعلم الضروري والبديهي وهذا توحيد.

ويذهب عدد آخر من علماء علم العقيدة إلى أن المقصود من إرسال الرسل هوالتوحيد، وحينما اتفق الرسل على تعليم هذه الكلمة في أول أداء رسالتهم يظهر بأن هذه الكلمة أتم في التوحيد.

ومما يجب ذكره أن مفهوم: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ مغاير لمفهوم: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة البقرة ١٦٣]. وكلاهما قرينتان تدلان على نفي الشرك؛ إلا ان الأُولى منهما تدل على إثبات وحدانيته تعالى في لآلهية بالمطابقة[١]، ويلزم منه نفي الشريك، ويكون مدلولاً التزامياً، كقولك: (هو سيد واحد)، تريد الوحدة في السيادة؛ فيلزم منه نفي أن يكون غيره سيداً، والقرينة الثانية تدل على نفي الشريك بالمطابقة، ثم على إثبات المعبودية بالحق التزاماً، فمعناه: (لا إله في الوجود إلا هو). وفيه نكتة شريفة وهي: أن إثبات الحق وقع في كلتا القرينتين بالمطابقة؛ ليعلم أنه المقصد الأسنى والغاية القصوى[٢].

ومما يرتبط بكلمة التوحيد: (لا إله إلا الله) أن كلمة: (لا) لنفي الجنس،

---

(١) والدلالة المطابقية لدى البلغاء والمنطقيين هي دلالة اللفظ على ما تمام ما وضع له.

(٢) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان تأليف النيسابورى طبع مصطفى الحلبى ج٢ ص ٤٧.

وفي العمل محمول على (إن) أي مع وجود التضاد بين المعنيين -النفي في (لا) والثبوت والتحقق في (إن)- فقد ثبت أن الضد أقرب إلى الضد، ويمكن أن يقاس أحدهما على الآخر في بعض الخصوصيات، ولذلك صار اسم (لا) مفتوحاً لمشابهته شكلاً باسم (أنَّ) المنصوب، مع الفرق بينهما بأن اسم (أنَّ) لا يكون مبنياً بدخول (أنَّ) عليها، وأما اسم (لا) فيكون مبنياً على الفتح بسبب دخول (لا) عليه إذا كان مفرداً.

وأما دليل كونه مبنياً: لأنه يتضمن معنى: (من) الاستغراقية، فبتضمنه الحرف صار مبنياً، ويظهر من هذا القول أن الاسم المفرد مع إفراده يمكن أن يضمن حرفاً في معناه، والدليل على ذلك أن كلمة (من) الاستغراقية التي تدل على الشمول؛ تظهر أحياناً في اللفظ كما في قول الشاعر:

فقال: يلوذ الناس عنها بسيفه وقال: ألا لا من سبيل إلى هند

ويذكر بعض العلماء أن العلة الأصلية في بناء اسم (لا) أن اسم (لا) ركب مع (لا) مثل تركيب خمسة عشر.

- وهناك رأي آخر ينسب إلى السيرافي والزجاج وهو: أن اسم (لا) معرب، ولكن لا يجري عليه التنوين تخفيفاً، والدليل على ذلك أن التنوين يظهر أحياناً كما في قول الشاعر:

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

والمعنى:

هل يوجد رجل جزاه الله خيراً أن يدلني على امرأة تخرج التراب من المعدن، أوالمقصود: امرأة تبيت -أي المرأة التي تدخل نكاح الرجل بالمتعة[١].

- والذين يرون أن اسم (لا) في حال كونه مفرداً يكون مبنياً دائماً،

---

(١) التى تعتبر حراماً عند أهل السنة وحلالاً عند الشيعة.

يجيبون عن الاستدلال بهذا الشعر بأن (لا) الذي نتكلم فيها، بأنه حينما يكون اسمه مفرداً؛ يكون مبنياً[1] وما ذكرنا في إعراب

اسم (لا) خاص بكونه مفرداً، وإذا كان مضافاً اوشبيها بالمضاف يكون إعرابه النصب.

ويكون في محله، إذ نضيف ما يرتبط بعمل (لا) أن عمله للحمل على ضده؛ وهو كلمة: (أن) الدالة على الثبوت المحقق المتضاد مع النفي؛ مع الفرق بينهما بالطريق الآتي:

١ – (أنَّ) تدخل على المعرفة والنكرة؛ ولا تختص بأحدهما، وكلمة: (لا) تدخل على النكرة إذا كان المقصود منها نفي الجنس.

٢ – إذا لم يكن اسم (لا) عاملاً في شيء آخر كما في الكلمة الطيبة، فإن كلمة: (إله) اسم (لا) وليست عاملة في شيء آخر فيكون مبنياً.

٣ – ما ذكره سيبويه بأن (لا) غير مؤثرة في الخبر، فإذا قلنا: (لا رجل قائم)، فإن رفع (قائم) على الخبرية للمبتدأ قبل دخول (لا)؛ وبعد دخولها يبقى كما هو، فلا نقول: (قائم) مرفوع والرفع إثر (لا)، بل نقول: مرفوع على الخبرية للمبتدأ.

وأما (أنَّ) فترفع الخبر، ولا يبقى الخبر على رفعه الأوليّ. وخالفه البعض، وجعلوا (لا) مثل: (إن) تماماً، وقالوا: كما أن رفع: (قائم) في: (إنَّ زيداً قائم) بتأثير (إنَّ) لا بالخبرية للمبتدأ؛ فإن رفع (قائمٌ) في (لا رجلَ قائمٌ) بالخبرية لكلمة (لا) لا بالخبرية للمبتدأ.

٤ – لا يتقدم خبر (لا) على اسمه، وإن كان الخبر ظرفاً، بخلاف كلمة: (أنَّ) فإنه يمكن تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً.

٥ – إذا تكرر كلمة: (لا) فيمكن إلغاؤها عن العمل مثل (لا حول ولا قوة إلا

---

(١) وفي البيت نصب (رجلاً) بعامل محذوف وهو: (تروني) فيكون التقدير: ألا تروني رجلاً...

بالله)، ونستطيع أن نقرأ الكلمتين بالفتح وبالرفع ونلغي كلمة: (لا) عن العمل، ونقول: (لا حولٌ وقوةٌ إلا بالله) بالرفع في: حول وقوة.

٦ - (لا) تعمل حملاً على أن حمل الضد على الضد، إذا كان لنفي الجنس، وإذا كانت لنفي الوحدة لا لنفي الجنس فعملها لمشابهتها بـ (ليس).

ثانياً- التفريع الثاني في توضيح لفظ (إيمان) وبيان أركانه وتوضيح لفظ الجلالة (الله)

ومن التفريعات الاعتقادية على قواعد المفرد والمركب بين المنطق واللغة موضوع الإيمان الذي يعتبر من أهم موضوعات علم العقيدة الإسلامية وكذلك لفظ الجلالة (الله) باعتباره اول مؤمن به ونلخص التفريعات حسب الآتي:

١ - الإيمان مفردٌ لفظاً؛ ومركبٌ معنىً: لأنه إقرار وتصديق؛ أو إقرار وتصديق وعمل، ومن جعله مفرداً لفظاً ومعنى: إما عبارة عن الإقرار فقط؛ أو التصديق فحسب، أوالمعرفة وحدها فيعتبر من المذاهب غير المعتبرة.

٢ - الإيمان باعتبار مادة الكلمة معناه: إعطاء الأمن، ثم استعمل في التصديق بطريق النقل أوالمجاز، وهومصدر من باب الإفعال يتعدى بالباء إذا تضمن معنى الاعتراف، ويتعدى بنفسه؛ ويتعدى باللام إذا كان بمعنى التصديق.

- مثال الأول: قول الله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾ [سورة البقرة].
- ومثال الثاني: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ٤﴾ [سورة قريش].
- ومثال الثالث: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [سورة يوسف].

٣ - أن من يقول في أول دخوله في الإيمان: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. فهذا إخبار لفظاً؛ وإنشاء معنىً:

وذلك لأنه يبدأ بجملة آمنت حكاية عما تحقق؛ مع أنه لم يتحقق شيء قبل ذلك بالنسبة لمن يدخل في الإيمان ابتداء، ويعتبر هذا الكلام صادقاً، وأُكد بالنسبة لإظهار الإيمان بصيغة الإنشاء، لأن جانب التأكد فيه أكثر، وكأنه يقول: آمنت قبل ذلك، وأخبر عن الإيمان الثابت، كما يقال في العقود في علم الفقه بأن: كلمات: (بعت؛ واشتريت؛ ونكحت؛ وطلقت، وأمثالها) مع كونها دالة على إنشاء العقود، ولكن عين لها لفظ الإخبار؛ ليدل على التحقق. وكأنه حصل قبل ذلك؛ ثم يخبر عن هذا الواقع المحكي عنه.

٤ – أول ما ينطق به المؤمن هو: آمنت بالله.

والله: مفرد؛ وعَلَم، وقال سيبويه: اسم الله تعالى أعرف المعارف(١).

ذكر كثير من العلماء أن اسم الله تعالى عَلَم لذات واجب الوجود الذي تفرد به تعالى، فلم يجعل لغيره شركة في لفظه، كما لم يكن لأحد شركة في معناه، وعليه تجري صفاته وهو بمثابة العلم، من حيث أنه يوصف ولا يوصف به، لأنه اسم علم لله كأسماء الأعلام التي سمى بها غيره تعالى، فإن الأعلام في الأصل وضعت للتمييز بين المسمين، وهذا محال على الله، فصار بمثابة العلم لا أصل العلم(٢).

---

(١) اختلف النحاة في ترتيب المعارف فذهب الجمهور -أي ما عدا الكوفيين- إلى أن أعرف المعارف ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم العَلَم، ثم ضمير الغائب. - وأما كونه بمثابة العَلَم؛ أي من حيث الأحكام اللغوية؛ حيث يكون موصوفاً، فنقول: عن الابهام (أي بأن يتقدمه اسم واحد) ثم المشار به، والمنادى (هما في مرتبة واحدة؛ لأن تعريفهما بالقصد) ثم الموصول وذو أداة التعريف (وهما في مرتبة واحدة) لأن تعريفهما بالعهد، وأما المضاف فالصحيح أنه في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم. وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً، وذهب الكوفييون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العَلَم، فهذه ثلاثة أقوال. قال بدر الدين الزركشي: هذا الخلاف في غير اسم (الله) تعالى فهو أعرف المعارف على الاطلاق.
راجع: شرح التصريح على التوضيح (٩٥٨) و الكافية لابن الحاجب (ص٦٥) وشرح المفصل (٣-٥٦) و (٥-٨٧)

(٢) كتاب معنى لا إله إلا الله تأليف بدرالدين الزركشي طبع دار الإصلاح ص ١١٦.

يريد الزركشي بقوله: (بمثابة العلم) أنه لا يطلق عليه أنه عَلَمٌ، كما ذكره الآخرون، لأن العَلَمَ كما يقول علماء اللغة: ما وضع لتشخيص الذات بعينها، فمثلا: (خالد) موضوع لشخص المسمى به، بحيث يميزه من غيره، ولما كان هذا التشخيص محالاً على الله تعالى؛ لأنه لا يوجد إلا ذات واحدة، قال بعض العلماء: إنه لا يسمى عَلَماً بل بمثابة العَلَم. لكن بعض العلماء أطلقوا عليه أنه عَلَم باعتبار معناه؛ من حيث أنه يدل على ذاته تعالى، فقد أطلق كثير منهم أنه عَلَمٌ لذاته تعالى، والاختلاف شبه الاختلاف اللفظي.

ثالثاً- التفريع الثالث والرابع

التفريع الثالث (الله الواحد الأحد):

لا يمكن أن يكون صفة، فلا يقال: شيء الله، بطريق التركيب التوصيفي. وأيضاً إن صفات الله تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليها، فلو جعلت كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهذا محال(١).

إن علماء اللغة اختلفوا في أن لفظ الجلالة (الله) هل هومشتق ام لا ؟

فذهب جماعة منهم -سماهم التهانوي بالمحققين- إلى أنه اسم مرتجل، وليس بمشتق، ولهذا لا يجوز حذف: (الـ) منه، وهو الراجح.

وذهب كثيرون منهم إلى أنه مشتق، وهؤلاء أيضاً اختلفوا في أصله، وأصل اشتقاقه، فذهب بعضهم إلى أن أصله: (إلاه) على زنة فِعَال من قولهم: أَلَهَ يَأْلَهُ إلاهةً، أي عبد عبادة، فحذفوا منه الهمزة تحقيقاً لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت (الـ) عليه للتعظيم، ودفع الشيوع الذي ذهبوا إليه من

---

(١) راجع تفسير الكشاف ١/ ٤ والتعريفات ص ١٩، وكشاف مصطلحات الفنون ١/ ١٤٦ ورسالة الوضع للعقد ص ٧٣٨ ضمن مجموع المتون.

تسمية أصنامهم، وما يعبدونه آلهة، فصار لفظ: (الله) وصارت (ال) كأحد حروف الاسم، ولذلك ينطق بهمزته بالقطع عند النداء فنقول: (يا ألله).

وقال الخليل: من أَلِه بمعنى فَزِع، وقيل: بمعنى ارتفع. وذهب بعضهم إلى اشتقاقه من: لاهَ يَلِيه إذا تستر، سمي بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار. وذهب بعضهم إلى أن اصله (وَلاه) من (وَلِه) إذا تحير، ثم قلبت الواو همزة، كما قلبت في أشاح أصله: وشاح.

وذهب بعضهم إلى أن أصله الهاء (هـ) التي هي الكناية من الغائب، وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في فطر عقولهم، فأشاروا إليه بحرف الكتابة، ثم زيدت فيه لام المُلك، إذ علم أنه خالق الأشياء ومالكها فصار (لَهُ) ثم زيدت فيه الألف واللام للتعظيم والتفخيم فصار الله[١].

التفريع الرابع

جملة: (أنا مؤمن إن شاء الله) على مذهب، و(أنا مؤمن حقاً) على مذهب آخرحكاية تعبيرعن شئ هو أعلى وأعمق من المعرفة المحضة.

وفيها أمور:

- الحكم الخبري؛ وإثبات الخبر للمبتدأ على مذهب النحويين،

- وإثبات المحمول للموضوع عند المناطقة،

- وثبوت المسند للمسند إليه عند أهل المعاني من ناحية، وجمع لمفردَين وتصورَيْن وحكاية عما هو في الواقع، وواقع هذه الحكاية لا توجد في الخارج؛

---

(١) انظر شرح المفصل لابن بعيش (١/٣) وشرح انوار السعادة (ق٤) وشرح التصريح على التوضيح (١/٧) وتفسير القرطبى (١/١٠٣) وتفسير الكتاب للزمخشرى (١/٤) والكتاب لسيبويه طبع الاميرية (١-٣٠٩) والمفردات للراغب (ص ٢١).

بل في الذهن والقلب، فالتعبير اللساني الصادق أن يكون موافقاً لما في القلب، والكاذب عدم موافقته، ولذلك نفى الله الإيمان عن المنافقين، قال تعالى:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ سورة البقرة.

ونفى الصدق عنهم في قولهم للرسول صلى الله عليه وسلم: (إنك لرسول الله) فقال سبحانه: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ سورة المنافقون.

ولذلك نجد الفروق الأساسية بين المعرفة المحضة، وبين الإيمان، وبالتالي نرد على الجهمية القائلين بأن الإيمان معرفة فقط.

وذلك للأدلة التالية:

١) المعرفة تصور محض، والإيمان لا يحصل بالتصورالمحض: بل بالتصديق والحكم عند المنطقيين، وبالثبوت عند أهل اللغة، مع قبول أن الفرق بين التصديق المنطقي والتصديق الاعتقادي كثير، إذ التصديق عند المنطقيين يتركب من: الموضوع والمحمول؛ والنسبة والحكم، وأما عند علماء العقائد فهو: أمر بسيط؛ وحالة ذهنية؛ ترد على القلب، إذ القلب هو محل الإيمان بدليل قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ سورة الحجرات ١٤.

٢) بالتصور المحض لا يتحقق الإيمان؛ لأنه ليس فيه الثبوت والحكم: وهذا دليل آخر للرد على الجهمية القائلين: بأن الإيمان هو المعرفة، والجواب عن طريق علم المنطق أن التصور الخالي عن الحكم لا يترتب عليه الأثر.

نعم، إن التصور يتعلق بكل شيء، ويتعلق بالمفرد والمركب التام الخبري، والمركب الناقص، وإن كل قضية تحتاج إلى: تصور الموضوع؛ وتصور المحمول؛ وتصور النسبة، وتلك التصورات منفردة تكون مقومات للقضية، وعند الحكم والثبوت تتشكل القضية، فكل تصور من هذه التصورات معرفة،وإذا كان الإيمان معرفة؛ فتكون القضية التي تتركب من موضوع إعتقادي ومحمول من

عوارضه مثل: يوم الحشر حق مشتملة على عدة أجزاء (الموضوع؛ والمحمول؛ والنسبة) كل منها تصور أي معرفة فليكن كل منها إيماناً، وهذا يفضي إلى ان يكون كل منها تصديقاً، وبالتالي كل تصور تصديق، مع ان التصور والتصديق نوعان متباينان من الإدراك ضرورة، فالتصور شيء؛ والتصديق شيء آخر، التصور عبارة: عن حصول صورة الشيء في الذهن من غير الحكم، وهو المعروف في علم المنطق بالتصور الساذج أي التصور الخالي عن الحكم. والتصديق عبارة: عن التصور مع الحكم، والمتبادر من المعرفة التصور فلا يكون إيماناً؛ لأن الإيمان يحتاج إلى الثبوت وإلى الحكم. من ناحية أخرى: إن الإيمان تكليف، والتكليف الشرعي يكون اختيارياً، تحقيقاً لمعنى الابتلاء؛ واختيار العبد الخير أوالشر والمعرفة أعم من أن تكون اختيارية أو اضطرارية مثلاً: نحن نتصادف عند خروجنا من البيت بالعلم بحادث سيارة في الطريق، ونعرف هذه الحالة من غير القصد، وفي هذه الحالة تكون المعرفة صدفة و من غير الاختيار وتكون المعرفة اختيارية؛ إذا سمعنا صوتاً وأردنا الخروج لنعلم ماذا حصل؟ فإن هذه المعرفة تحصل باختيارنا، وإذا كانت المعرفة تحصل بالاختيار وبغير الاختيار فيكون أعم من الإيمان الذي لا يتحقق إلا بالاختيار، وبتحقق العام لا يتحقق الخاص كل وقت، بل في بعض الأوقات تحقيقاً لمعنى العموم، مثل: الحيوان والإنسان، بتحقق الحيوان أحياناً يتحقق الإنسان، وأحياناً لا يوجد؛ بل يوجد في نوع آخر منه وهو: البقر أو الفرس.

وبعد تحقيق العموم والخصوص بين المعرفة والإيمان الذي يعتبر تصديقاً وثبوتا افترق التلازم بينهما في المصداق، ولا يصح أن نعرف الإيمان بالمعرفة، وإلا يكون تعريف الخاص بالعام، مع أن الخاص عام مع الجزء الآخر وهو الفصل، فلا يصح تعريف الإنسان بالحيوان، بل بالحيوان الناطق، يكون الجزء الأول جنساً؛ والثاني فصلاً، الجزء الأول يحصل به الاشتراك، والجزء الثاني يحصل به الامتياز.

٣) الأدلة القرآنية التي ترشدنا إلى أن المعرفة شيء والإيمان شيء آخر: قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٤٦﴾ سورة البقرة.

وقوله تعالى: حكاية عما ذكره موسى -على نبينا وعليه الصلاة والسلام-: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾ سورة الإسراء.

وقوله تعالى في حق الكفار: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ سورة النمل.

وأيضاً إن عامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم، وأنهم صادقون، لكن الحسد وإرادة العلو أو الرياسة؛ وحبهم لما هم عليه؛ أوجب التكذيب وجرهم إلى عدم العمل؛ طبق ما وصل إليه علمهم التصوري ومعرفتهم.

وأوضح دليل على هذا القول: قصة أبي طالب -عم النبي صلى الله عليه وسلم- مع اهتمامه الشديد في حفظ الرسول صلى الله عليه وسلم من الأذى، وحبه له، ومعرفته بقلبه أنه على حق، ومع كل هذا لم يؤمن إيماناً اختيارياً بالتصديق به، مع حرص النبي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على إيمانه شفقة عليه، وحزن بذلك الرد المنفي، فأنزل الله تعالى:

﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ سورة القصص.

وهذا دليل على أن المعرفة المحضة الناشئة عن الاختيار؛ أو الاضطرار لا تكون إيماناً إلا إذا تبعه التصديق الاختياري؛ الذي يترتب عليه التكليف؛ مع الجزم وعدم التردد، وإن ابا طالب كان ينقصه هذا التصديق، وهذا الجزم، وكما نقل عنه أنه قال: (اخترت النار على العار)، أي إن إيماني حسب معرفتي؛ وتصديقي الاختياري؛ مقروناً بالجزم بعد هذه المعرفة عار لي بين أقراني، فيقولون: تركَ دينَ آبائه اتباعاً لدين آتي به ابن أخيه محمد (صلى الله عليه وسلم) فبقي كافراً، ومات على الكفر.

وبهذا الفرق الدقيق بين التصديق الاختياري، والجزم المطلوب في الإيمان،

وبين المعرفة المحضة، والتصور الأعم من الاختياري وغيره، نرد على من يقول: ما الفرق بين المعرفة والتصديق مع أن كليهما عمل القلب.

ونزيد في الرد شيئاً آخر بالاضافة إلى ما ذكرنا:

وهو أن القرآن الكريم يرشدنا في قصة موسى –على نبينا وعليه الصلاة والسلام– وسحرة فرعون؛ أن الإيمان الاختياري بعد المعرفة هو الذي يحقق التكليف، ويخرجه إلى ساحة الوجود، لأن سحرة فرعون لما رأوا ما ألقاه موسى من المعجزة سجدوا، كما أخبر الله عنهم:

﴿وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ سورة الأعراف.

فالمعرفة الكاملة لحقيقة المعجزة، وأن ما أتى به موسى عليه السلام ليس من جنس السحر؛ تسببت في وقوعهم ساجدين، ولم يكتفوا بهذا؛ بل آمنوا بالإقرار والتصديق إيماناً اختيارياً، بعد حصول المعرفة لهم، و ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾.

وخلاصة الكلام: أن مذهب جهم بن صفوان في قوله بأن الإيمان معرفة باطل بالأدلة التي ذكرنا من القرآن الكريم، وهو ثبوت المعرفة لأهل الكتاب وعدم ثبوت الإيمان لهم، وهو أيضا باطل بقاعدة المفرد والمركب عند العلماء والمنطقيين إذ أن المعرفة تتعلق بالشيء المفرد وتتعلق بالمركب وهو المرادف للتصور عند علماء المنطق يتعلق بكل شئ، فيكون عاما من الإيمان، لأن الإيمان لا يتعلق بالشئ المفرد، بل يتطلب شيئين أحدهما محكوم عليه والأخر محكوم به. أحدهما مسند والآخر مسند إليه، حتى يحصل التصديق الذي يتطلب شيئين سواء في مرتبة الذهن أو في مرتبة التعبير الكلامي إذ لا يتحقق التصديق إلا بالنسبة التامة الخبرية ولا يتحقق بالمفرد بل يتحقق بالمركب الخاص وهو المركب الإسنادي، ولا يتحقق بالمركب الإضافي والتوصيفي وحينما يعرف الإيمان بالمعرفة اخطأ في هذا التعريف بعدة أدلة شرحناها.

التفريع الخامس:
النظر عند علماء المنطق أعم من النظر عند علماء العقيدة

إن القضايا العلمية مرتبطة بتعريف كل علم، و بمعرفة غرضه وموضوعه مثلا هذه القضية العلمية في علم النحو: (كل فاعل مرفوع) تكون مورد البحث؛ موافقا لتعريفه، و هو:

علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم الثلاث، من حيث:

الإعراب؛ و البناء؛ وكيفية تركيب بعضها مع بعض. وموافقا لغرضه وهو: صيانة الذهن عن الخطأ اللفظي. و يدور حول موضوعه: وهو الكلمة و الكلام. وبمعرفة هذه الأمور الثلاثة: التعريف؛ والغرض؛ و الموضوع، نجد اتجاه البحث في كل علم، ونجد طريق التركيز في البحوث العلمية.

بعد هذه المقدمة نقول:

تعريف علم المنطق هو: آلة قانونية؛ تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. وغرضه وهوصيانة الذهن؛ عن الخطأ الفكري وموضوعه: وهو المعقولات يجعل النظر الذي يبحث المنطق حوله أعم من النظر الذي يبحث فيه علم العقيدة،

وذلك الفرق بين البحثين يظهر من الفرق بين: تعريف المنطق، وتعريف علم العقيدة، وبين غرضيهما؛ وموضوعيهما، وبعد ذكر تعريف وغرض وموضوع علم المنطق نذكر، تعريف و غرض وموضوع علم العقيدة.

١- التعريف

علم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية.

٢- موضوعه

المعلومات من حيث يتعلق بها إثبات العقائد الدينية.[(١)]

وغرض علم العقيدة هو:

تحلية الإيمان بالإيقان، و الفوز بسعادة الدارين. و البعض جعل الغاية على حدة من الغرض، و بذلك تكون غايته أن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الدينية متيقنا؛ محكما؛ لا تزلزله شبه المبطلين، و منفعة هذا العلم انتظام أمر المعاش بالمحافظة على العدل، والمعاملة التي يحتاج إليها في بقاء النوع؛ على وجه لا يؤدي إلى الفساد، و في الآخرة النجاة من العذاب، المرتب على الكفر؛ وسوء الاعتقاد.[(٢)]

و بهذا الفرق بين علم المنطق وعلم الكلام ندرس النظر حسب إيجاب كل من العلمين.

النظر عند علماء المنطق

هو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى المجهول. و إذا كان المطلوب المجهول من التصورات؛ يكون الترتيب بانضمام أمور كلها تصورات، وتوصل إلى المطلوب، مثل التعريف بأنواعه: الحد التام، والناقص، والرسم التام؛ والناقص، فإن التعريف في ذاته تصور، و موصل إلى المعرف، وهو أيضا من التصورات. مثلا:

نريد الوصول إلى معرفة الإنسان عن طريق تعريفه، و إذا كان التعريف بالحد التام؛ المركب من: الجنس والفصل القريبين، نصل به إلى الإنسان المجهول؛ والمطلوب معرفته.

---

(١) يرى صاحب المواقف ان موضوع علم الكلام المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية تعلقا قريبا أو بعيدا، ج١ ص٤٠، ونقل عن القاضي الآرموي بأن موضوع علم الكلام هو ذات الله تعالى، إذ يبحث فيه عن صفاته تعالى وعن أفعالع كبعث الرسل وغيره من الموضوعات الكلامية. ويقال إن موضوع علم الكلام الموجود من حيث هو موجود والقائل به طائفة منهم. الغزالي ج١؛ إحياء علوم الدين، ص٤٧.

(٢) شرح العقائد، للتفتازاني، ١/ ١٩٠

وليعلم ان المطلوب لا بد وأن يكون معلوما للطالب، بوجه ما، لامتناع التوجيه إلى المجهول المطلق.

وكذلك في الوصول إلى المطلوب التصديقي؛ نرتب المقدمات وهي: الصغرى، والكبرى، للوصول إلى النتيجة. مثلا - العالم حادث؛ مطلوب، ومجهول، نريد الوصول إليه عن طريق العالم متغير (صغرى) وكل متغير حادث (كبرى) العالم حادث (نتيجة بعد الحصول من المقدمات وهذه القضية نفسها مجهولة قبل أن نصل إليها عن طريق المقدمات، و هذا العلم يخدم الموضوعات التصورية، و التصديقية في كل علم، بحيث يعرف لأهل العلم الترتيب الصحيح، والفرق بينه و بين الترتيب الفاسد.

النظر عند علماء العقيدة

هو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مطلوب عقدي. وبعبارة أخرى: تحديق العقل نحو المعقولات، وتجريد الذهن عن الغفلات للوصول إلى مطلوب اعتقادي و لا شك أن كل مطلوب لا يحصل من أي مبدأ كيف ما اتفق، بل لا بد من هيئة مخصوصة؛ توصل إلى المطلوب.

تقسيم النظر إلى صحيح وفاسد

إذا تعمقنا في هذا التقسيم لا نجد الفرق بين المنطق والعقيدة إلا عند ملاحظة الغرض من كل منهما.

١ - فالنظر الصحيح عند علماء المنطق: هو الذي يكون صحيحا بمادته وصورته، فصحة المادة في التعريف أن يكون المنكور في معرض الجنس جنسا للماهية، وفي معرض الفصل فصلا لها، وهكذا في سائر التعريفات (الحد الناقص و الرسم التام و الناقص) صحة المادة في الدليل أن تكون المقدمات مناسبة للمطلوب؛ و مفضية إليه.

أما من ناحية الصورة:

في المعرِف (التعريف) أن يقدم الأعم، فيقيد بالفصل؛ أو الخاصة، بحيث تحصل صورة وحدانية؛ موازية، أو مميزة لصورة المطلوب.

وفي الدليل:

بأن تكون المقدمات على الشرائط المعتبرة في الإنتاج، كما ذكر في أبواب القياس.[١] و الاستقراء[٢] والتمثيل.[٣] والنظر الفاسد بخلافه، بحيث يكون الخطأ في المادة؛ أو في الصورة. و أيضا يمكن تقسيم النظر إلى قسمين: الجلي والخفي.

أما الأول:

فبكون المقدمات ضرورية، و أما الثاني: فبكونها خفية.

٢- والنظر الصحيح عند علماء العقيدة:

هو ما يفيد العلم، بمعنى حصول العلم؛ عقيب النظر عادة. أي بطريق إجراء العادة، وتكرار ذلك دائما من غير وجوب، لجواز ان لا يخلق هذا العلم عقيب النظر؛ عن طريق العادة. وذلك لأن جميع الممكنات مستندة إلى الله تعالى، وإلى قدرته و اختياره ابتداء و أثر المختار لا يكون واجبا (أي ما يصدر بقدرة الله الواجب لا يكون واجبا) فيكون جائزا.

وبذلك يكون النظر عند علماء الكلام ما يفضي إلى ثبوت شئ يرتبط بغرض علم الكلام (تحلية الإيمان بالإيقان؛ والفوز بسعادة الدارين) و هذا النظر نوع من النظر العام؛ الذي يبحث عنه في علم المنطق.

إن النظر الصحيح المقرون بشرائطه؛ يستلزم العلم عندهم، و أما النظر

---

(١) القياس: التقدير. يقال: قاس الشئ إذا قدره، و يستعمل أيضا في التشبيه،والقياس المنطقي قول مؤلف من أقوال متى سلمت؛ لزم عنها لذاتها قول آخر. رسائل المنطق.

(٢) الإستقراء في اللغة، التتبع، مأخوذ من قول العرب: استقرأ الأمر إذا تتبع لمعرفة أحواله. وعند المنطقيين: الحكم على الكلي لثبوت ذلك الحكم في الجزئي، قال الخوارزمي: الاستقراء هو تعرف الشئ الكلي بجميع أشخاصه. مفاتيح العلوم،ص٩١. قال ابن سينا: الاستقراء هو الحكم على الكلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك كلي، إما كلها وهو الاستقراء التام و إما أكثرها وهو الاستقراء المشهور. النجاة ص٩٠.

(٣) التمثيل: هو استدلال جزئي على جزئي لأمر مشترك،والفقهاء يسمونه قياسا، والأول أصلا، والثاني فرعا، والمشترك علة جامعة. سلم العلوم ص١٩٨

الفاسد عندهم، فيستلزم الجهل (أي الاعتقاد الغير المطابق للواقع). كما إذا اعتقد أن العالم قديم؛ وكل قديم فهو مستغن عن المؤثر؛ ينتج أن العالم مستغن عن المؤثر.

إن هذه المقدمات المركبة من الصغرى والكبرى فاسدة، ولذلك تكون النتيجة أيضا فاسدة، والفساد أعم، سواء كان في المادة أو في الصورة.

شرائط النظر عند علماء العقيدة:

١ – عدم الجزم بالمطلوب: إذ عند الجزم لا يفيد النظر إلا تحصيل الحاصل، ولا يتحقق تعريف النظر وهو: ما يفيد العلم بالمطلوب إذ لا طلب مع الحصول.

٢ – عدم الجزم بنقيض المطلوب: أي عدم الجهل المركب، لأن هذا يمنع الطالب من الإقدام على الطلب.

٣ – وجود العقل و عدم ما يضاد الإدراك: كالنوم والغفلة.

٤ – إفادته لليقين أو الظن الغالب: أو القريب لليقين.

٥ – عدم وجود الموانع الصارفة عن حصول اليقين وبهذه الشروط نتأكد أن النظر الصحيح في علم العقيدة خاص من عدة جهات:

الجهة الأولى: أن علم العقيدة مترتبه على اليقينيات أو ما يقرب إلى اليقين يحتاج إلى نظر خاص و إلى ترتيب خاص في المقدمات، وأما علم المنطق فهو لا ينظر إلى كيفية المقدمات؛ بل إلى كميتها، ولا يجعل اليقين وشبه اليقين شرطا في المقدمات.

الجهة الثانية: أن عدم الجزم بالمطلوب تخصص النظر العقيدي بطريق يمتاز عن النظر المنطقي لأن النظر في المنطق ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى المجهول، ولو كان المطلوب حاصلا. فلا يكون في وقت من الأوقات مانعاً من الترتيب أي كلما رتبت المقدمات تحصل على النتيجة، وعلم العقيدة ينظر إلى كلمة (طلب) الدالة على أنه مطلوب غير حاصل، والسر في هذا الفرق نكر الطلب والمطلوب عند علماء العقائد المشعر على عدم حصوله قبل الطلب،و نكر الترتيب في عبارات المنطقيين الذي يتوقف على المقدمات من غير النظر إلى أنه هل كان حاصلا قبل ذلك أم لا ؟

قائمة المراجع

١ – القرآن الكريم.

٢ – تفسير ابن كثير، تأليف إسماعيل بن كثير.

٣ – تفسير الجلالين، تأليف جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي.

٤ – برنامج القرآن الكريم على الحاسب الآلي، إنتاج الشركة العالمية صخر الإصدار رقم ٧.

٥ – لسان العرب، تأليف ابن منظور.

٦ – المعجم الوسيط، تأليف عدد من العلماء.

٧ – تهذيب المقدمة اللغوية، تأليف العلايلي.

٨ – الكافية في علم النحو، تأليف ابن الحاجب.

٩ – الشافية في الصرف، تأليف ابن الحاجب.

١٠ – الفوائد الضيائية على الكافية، تأليف عبد الرحمن الجامي.

١١ – حاشية الفوائد الضيائية، تأليف عبدالغفور اللاري.

١٢ – حاشية الفوائد الضيائية، تأليف عصام الدين

١٣ – مختصر المعاني، تأليف سعدالدين التفتازاني.

١٤ – القطبي على الشمسية، تأليف قطب الدين الرازي.

١٥ – سلم العلوم، تأليف محب الله البهاري.

١٦ – شرح سلم العلوم، تأليف قاضي محمد مبارك.

١٧ – شرح سلم العلوم، تأليف ملا حسن.

١٨ – شرح سلم العلوم، تأليف العلامة حمد الله.

١٩ – مراح الأرواح، تأليف أحمد بن علي بن مسعود.

٢٠ – زنجاني، تأليف عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجاني.

٢١ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٢٢ – شرح جمل الزجاجي، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري.

٢٣ – كتاب المقصود في التصريف، تأليف الإمام أبوحنيفة.

٢٤ – النحوالوافي، تأليف عباس حسن.

٢٥ – كتاب فقه اللغة وسر العربية، تأليف الإمام أبي منصور إسماعيل الثعالبى النيسابوري.

٢٦ – الفهرست، تأليف ابن النديم.

٢٧ – الأنساب، تأليف السمعاني.

٢٨ – بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، تأليف جلال الدين السيوطي تحقيق أبي الفضل إبراهيم.

٢٩ – الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي.

٣٠ – نزهة الأنباء في طبقات الأدباء، تأليف ابن أبي الإصبع العدواني تحقيق إبراهيم السامرائي.

٣١ – وفيات الأعيان، تأليف ابن خلكان.

٣٢ – تبصرة الطلاب، تأليف محمدعبد العلي.

٣٣ – موسوعة الحديث الشريف الإصدار الثاني، إنتاج الشركة العالمية صخر.

٣٤ – المقاصد الحسنة لمحمد عبد الرحمن السخاوي دار الكتاب العربي.

٣٥ – تفسير روح المعاني للألوسي

٣٦ – شرح العقائد النسفية للتفتازاني.

٣٧ – لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية تأليف الشيخ محمد السفاريني.

٣٨ – كتاب قواعد العقائد تأليف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي.